

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين

الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

تتيح بمقتضاهما اليابان منحة

لتحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

**قرر :****( مادة وحيدة )**

ووفق على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان تتيح بمقتضاهما اليابان منحة تصل قيمتها إلى ستة وتسعين مليون ين يابانى لتحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٤٢٤ هـ .

( الموافق ١٣ يناير سنة ٢٠٠٤ م ) .

**حسنى مبارك**

## صاحب السعادة

السيد / كازويوشى أورابى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٣

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم وألتى تنص على ما يلى :

«أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالتيابفة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف (والمشار إليه فيما بعد بـ «المشروع» ) ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها ستة وتسعين مليون ين (٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ «المنحة» ) .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٦ ديسمبر ٢٠٠٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعاية اليابانيين المدرجة أدناه (ويقصد بعبارة «الرعايا اليابانيين» عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانية طبيعية . ) :

الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) [ والمشار إليها فيما يلي بـ «العقود التي تم إقرارها» ] في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية والذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك» ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأي رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(ب) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، و  
(ج) تحمل كافة المصاريف اللازمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى . « .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإتنى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

فايزة أبو النجا

## صاحبة السعادة

السيدة / فائزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٧ ديسمبر ٢٠٠٣

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بفرض المساهمة في تنفيذ مشروع تحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف (والمشار إليه فيما بعد بـ «المشروع» ) ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها ستة وتسعين مليون ين ( ٩٦,٠٠٠,٠٠٠ ين ) ، (والمشار إليها فيما يلي بـ «المنحة» ) .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٦ ديسمبر ٢٠٠٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعاية اليابانيين المدرجة أدناه (ويقصد بعبارة «الرعايا اليابانيين» عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانية طبيعية . ) :

الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) [ والمشار إليها فيما يلي بـ «العقود التي تم إقرارها» ] في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية والذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك» ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

#### ٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأي رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(ب) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ، و  
(ج) تحمل كافة المصاريف اللازمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .  
حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .  
وأننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

كازويوشي أوزاكي

## قرار وزير الخارجية

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٤

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩ بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٤ ،  
بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٣ ،  
بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان تتيح بمقتضاها اليابان منحة لتحسين قناطر ساقولا  
على قناة بحر يوسف ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٤ ؛

### قرر:

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية المذكرتان المتبادلتان الموقعتان فى القاهرة  
بتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان تتيح بمقتضاها اليابان  
منحة لتحسين قناطر ساقولا على قناة بحر يوسف .

ويعمل به اعتباراً من ٢١/١/٢٠٠٤

صدر بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٤

وزير الخارجية

احمد ماهر السيد